



مركز الثقافة العربية
Capital of Culture
al-QUDS
2 0 0 9

التقرير النصفى لقرارات الحكومة الفلسطينية الثالثة عشرة

إعداد
دائرة تنفيذ القرارات الحكومية
2009/12/28



المقدمة

تعتبر قرارات الحكومة من أهم مخرجات جلسات مجلس الوزراء، من هنا تبرز أهمية متابعة التنفيذ الفعلي للقرارات والتوجيهات الصادرة عن مجلس الوزراء من قبل المؤسسات الحكومية، من خلال التنسيق المتواصل مع وحدات شؤون مجلس الوزراء في الوزارات.

يغطي هذا التقرير الجلسات الست والعشرين الأولى، من عمل الحكومة الفلسطينية الثالثة عشرة، من تاريخ 2009/5/19 حتى 2009/11/30. أي الستة أشهر الأولى من عمل الحكومة.

يتضمن هذا التقرير حصر لقرارات مجلس الوزراء بالإضافة إلى رسائل الأمين العام في الحكومة الفلسطينية الثالثة عشرة في الستة أشهر الأولى من تولي الحكومة الثالثة عشرة مهام أعمالها.

صنف التقرير قرارات الحكومة إلى قطاعات، وفقاً لما جاء في خطة الإصلاح والتنمية (2008-2010)،

بحيث تم اعتماد القطاعات الأربعة الأساسية، قطاع الحكم، قطاع التنمية الاقتصادية، قطاع التنمية الاجتماعية، قطاع البنية التحتية، ولم يتم إغفال القرارات التنظيمية الداخلية، والتي تهدف لتنظيم عمل مجلس الوزراء والمؤسسات الحكومية الأخرى.

الجزء الآخر من التقرير حصر قرارات مجلس الوزراء ورسائل أمين عام مجلس الوزراء المنفذة وغير

المنفذة وقيد التنفيذ، وبما أن الوسيلة الوحيدة المتاحة للتعرف على تنفيذ القرارات الحكومية هي وحدات

شؤون مجلس الوزراء، استناداً إلى المادة الأولى من قرار مجلس الوزراء رقم (91) لسنة 2004، والتي

تنص على " إنشاء وحدات شؤون مجلس الوزراء في الوزارات، لمتابعة كل ما يتعلق باجتماعات مجلس

الوزراء ولجانته الوزارية وتنفيذ القرارات الصادرة عن مجلس الوزراء، والتنسيق مع الأمانة العامة لمجلس

الوزراء". فهناك بعض القرارات التي لم يصلنا أي إجابة حول متابعة تنفيذها، نتيجة عدم تعاون وحدات

شؤون مجلس الوزراء في بعض المؤسسات الحكومية.

وانطلاقاً من النقطة السابقة وأهمية دور وحدات شؤون مجلس الوزراء في متابعة تنفيذ القرارات، كان لا بد

من تقييم مدى تجاوب الوزارات في متابعة تنفيذ القرار. وأخيراً المعوقات التي تواجهها في عملية متابعة

تنفيذ القرارات، والتوصيات والحلول المقترحة.

قرارات الحكومة الفلسطينية الثالثة عشرة:

صدر عن الحكومة الفلسطينية الثالثة عشرة منذ توليها مهام أعمالها في 2009/5/19 حتى

2009/11/30 في الجلسات الست والعشرين الأولى (167) قرار حكومي، و (244) رسالة من رسائل

الأمين العام والتي تصدر عطفاً على جلسات مجلس الوزراء. بلغ عدد الرسائل التي تحمل قرارات (142)

رسالة، أما رسائل أمين عام مجلس الوزراء التي تتضمن تكليفاً صادراً عن مجلس الوزراء فكان عددها

(102)، وذلك خلال الأشهر الستة الأولى من عمل الحكومة.

أ- القرارات مصنفة إلى قطاعات

في سبيل الارتقاء بالقرارات الحكومية والتعرف على توجهات الحكومة من خلال قراراتها، عملنا على

تصنيف القرارات الحكومية الصادرة عن مجلس الوزراء إلى قطاعات وهي القطاعات الرئيسية التي

إعتمدها خطة الإصلاح والتنمية، وتم اعتمادها في برنامج عمل الحكومة، وثيقة فلسطين : إنهاء الاحتلال

وإقامة الدولة.

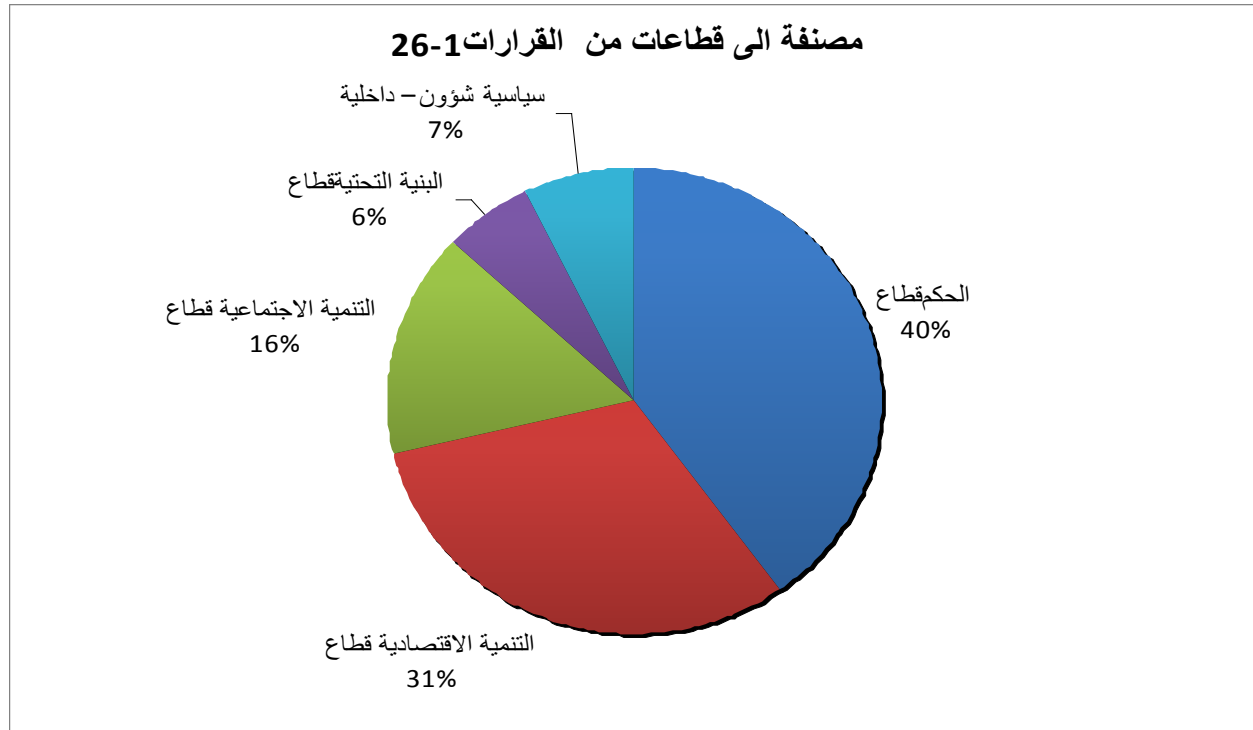


ويوضح الرسم البياني (1.1) القرارات الحكومية في الستة أشهر الأولى من عمل الحكومة الفلسطينية الثالثة عشرة، مصنفة إلى القطاعات الرئيسية وهي: قطاع الحكم، قطاع البنية التحتية، قطاع التنمية الاقتصادية، وقطاع التنمية الاجتماعية، بالإضافة إلى مجموعة القرارات الخاصة بالشؤون السياسية الداخلية.



عاصمة الثقافة العربية
Capital of Arab Culture
al-QUDS
2 0 0 9

رسم بياني (1.1) يوضح القرارات مصنفة إلى قطاعات وفقا لخطة الاصلاح والتنمية (2008-2010)



يبين الرسم البياني السابق أن 40% من قرارات الحكومة في قطاع الحكم، و 31% في قطاع التنمية الاقتصادية، و 16% في قطاع التنمية الاجتماعية، أما قطاع البنية التحتية فقد بلغت قراراته 6%، و 7% هي نسبة القرارات في مجال الشؤون السياسية الداخلية.



من خلال الرسم البياني السابق يتضح أن أعلى نسبة قرارات ل حكومة في نصف السنة الأولى لعملها هي قرارات في مجال الحكم، بحيث بلغت نسبة هذه القرارات 40% وكان عددها (102) قرار، (35) قرار من هذه القرارات كانت قرارات إدارية.

القطاع الثاني في الترتيب من حيث عدد القرارات هو قطاع التنمية الاقتصادية بحيث بلغت نسبة القرارات في هذا المجال 31% من مجموع القرارات، وتعد هذه نسبة جيدة فهي تصب في خدمة برنامج الحكومة الذي طرحته وأخذت على عاتقها من خلاله تحقيق الاستقلال الاقتصادي والإزدهار الوطني، من خلال تحرير تبعية الاقتصاد الفلسطيني من الهيمنة والتبعية لاقتصاد الاحتلال.

قطاع التنمية الاجتماعية من القطاعات الهامة، التي تعهدت الحكومة من خلال برنامجها دعمه والارتقاء به وتطوير سياساتها المختلفة فيه، وأبرزها نظام التأمينات الاجتماعية وبرامج التمكين المختلفة، بهدف رفع

مستوى معايير تقديم الخدمات المقدمة للمواطنين. ولا بد من الإشارة أن نسبة القرارات الحكومية في مجال قطاع التنمية الاجتماعية بلغت 16% من مجموع القرارات في نصف السنة الأولى لعمل الحكومة.

أما قطاع البنية التحتية فقد كانت نسبة القرارات فيه 6%، مما يبين أن القرارات الحكومية تركزت في هذه الفترة في قطاع الحكم، يليه قطاع التنمية الاقتصادية، فالتنمية الاجتماعية، وأخيراً البنية التحتية.

1) قرارات قطاع الحكم

يندرج تحت مسمى قطاع الحكم مجموعة من التصنيفات، التي تحدد نوع القرار الصادر في هذا المجال، وهذه التصنيفات هي: الشؤون الأمنية، تعزيز السلطة القضائية وتحقيق العدل، الإصلاح بأنواعه (إداري، مالي، أممي، عام)، الحكم المحلي، اتفاقيات ومواثيق دولية، دعم شؤون اللاجئين، تطوير العلاقات الخارجية، دعم القضية الفلسطينية، هذا بالإضافة للقرارات الإدارية. والرسم البياني رقم (1.2) يوضح النسبة المئوية للقرارات الصادرة في كل مجال من مجالات قطاع الحكم.

رسم بياني رقم (1.2) يوضح نسبة القرارات الصادرة في مجالات قطاع الحكم



من خلال الرسم البياني رقم (1.2) نلاحظ أن: 53% من قرارات قطاع الحكم (أي ما يزيد على نصف قرارات هذا القطاع) هي قرارات إدارية، و33% من قرارات قطاع الحكم هي قرارات خاصة بالإصلاح بمختلف أشكاله (الإداري، المالي، الأمني، العام)، لا بد أن هذا مؤشر يدل على اهتمام الحكومة بتطوير البنية المؤسسية الحكومية، والقيام بعملية الإصلاح المؤسساتي المحددة في خطة الإصلاح والتنمية للأعوام (2008-2010).

3% من قرارات قطاع الحكم دعمت القضية الفلسطينية، والقرارات هي: بشأن تشكيل لجنة وزارية لمتابعة العمل المتعلق بتقرير جولدستون لضمان الدعم الكافي للتقرير، وتشكيل فريق فني لمتابعة تقرير جولدستون. ولا بد أن هذه القرارات جاءت نتيجة متطلبات الوضع السياسي الذي ساد في هذه الفترة، وأهمية حصول تقرير جولدستون على الدعم الدولي لضمان جزء من حق الشعب الفلسطيني.

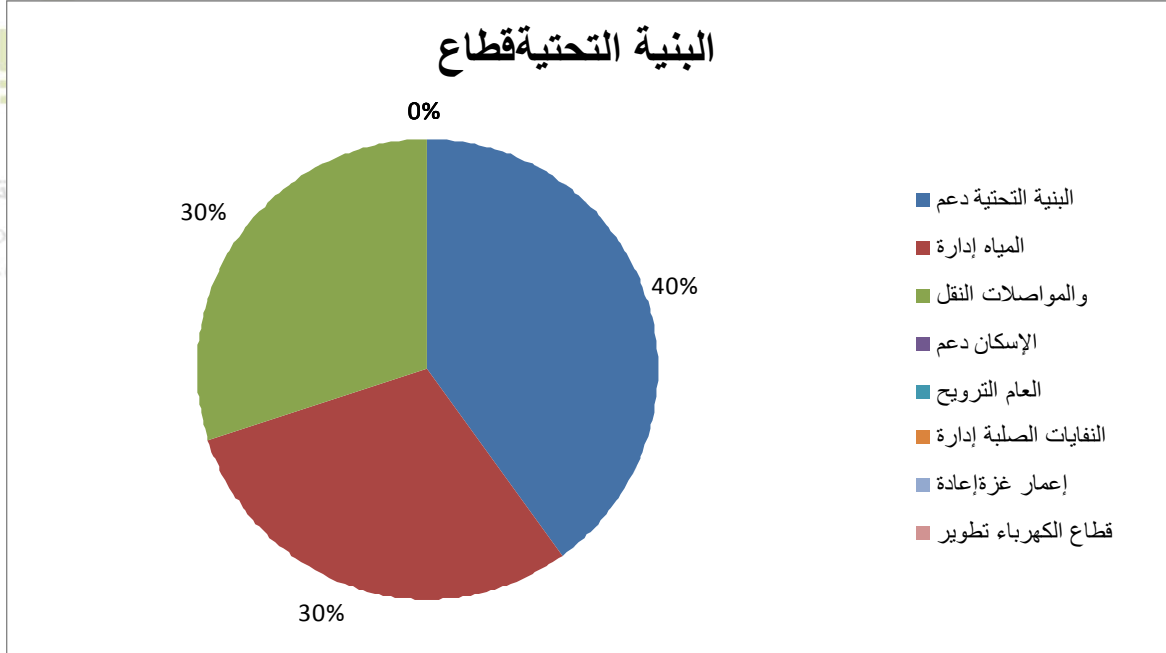
لهيئات الحكم المحلي دور كبير في تأمين وتوفير الخدمات للمواطنين، من هنا أخذت الحكومة على عاتقها تطوير قدرات هيئات الحكم المحلي وتعزيز مشاركتها في العملية التنموية. وقد بلغ عدد القرارات في مجال دعم وإصلاح الحكم المحلي 7%، كان أبرزها المصادقة على مشروع إعداد المخطط الوطني المكاني، الذي سيتم من خلاله تحديد استعمالات الأراضي، مما سيؤثر إيجاباً على عملية التنمية والتطوير، ويمنع التعارض بين خطط التنمية.



(2) قرارات قطاع البنية التحتية

يوضح الرسم البياني رقم (1.3) أهم القرارات الصادرة في قطاع البنية التحتية منذ تولي الحكومة الفلسطينية الثالثة عشرة مهام أعمالها في (5/19-2009/11/30)، وهي على النحو التالي:

الرسم البياني رقم (1.3) يوضح نسبة القرارات الصادرة في مجالات قطاع البنية التحتية



كان دعم الحكومة الفلسطينية الثالثة عشرة في قطاع البنية التحتية متركزاً على دعم البنية التحتية بشكل عام بما نسبته 40% من قراراتها، و30% من القرارات لكل من دعم النقل والمواصلات وإدارة المياه. ركزت الحكومة على دعم البنية التحتية في قراراتها الصادرة عن إجتماعاتها المتلاحقة، وأولتها أهمية كبيرة، ويعود ذلك لرصد الميزانيات اللازمة لتطوير قطاع البنية التحتية وسد احتياجات المواطنين، والرقي بالمواطن الفلسطيني، من خلال تأهيل البنية التحتية على صعيد العدالة الاجتماعية، وتوزيع الثروات المادية حسب احتياجات المواطنين.

أولت الحكومة قطاع المياه أهمية كبيرة من خلال قراراتها، وذلك لحساسيه موضوع المياه في فلسطين، وارتباطه بسيطرة الإحتلال على مصادر المياه الأساسية، فكان لا بد من محاولة إزالة ذلك الرباط الذي تلفه إسرائيل حول أعناقنا في مسألة المياه وبالتالي جاءت قرارات الحكومة التي عززت مفهوم حرية السيطرة الفلسطينية على المياه الفلسطينية ومحاولة إيجاد بدائل للمياه الصحية التي تسرقها إسرائيل وتستغلها على حساب المجتمع الفلسطيني ككل، وضرورة تكثيف الجهود الجماعية بين الحكومة والمواطنين للحفاظ على الثروة المائية في فلسطين للتغلب على ضغوط الإحتلال.

ضربت الحكومة مثلاً رائعاً في دعمها لقطاع النقل و المواصلات في فلسطين، والذي يعود لرغبتها الشديدة بالوصول لمستوى عالٍ من الجودة والالتزام بالمعايير المطبقة دولياً، وبالتالي تحقيق راحة المواطنين وخفض التكلفة المترتبة عليهم جراء استخدام وسائل النقل العامة أو الخاصة وذلك من خلال العمل على شق



الطرق الحديثة أو إعادة تأهيلها، خاصة في المناطق الفلسطينية المصنفة (C)، وتطبيق إجراءات الرقابة على قوانين السير والمركبات، وتطبيق نظم جديدة تتفق والمعايير المستخدمة دولياً بالدرجة الأولى.

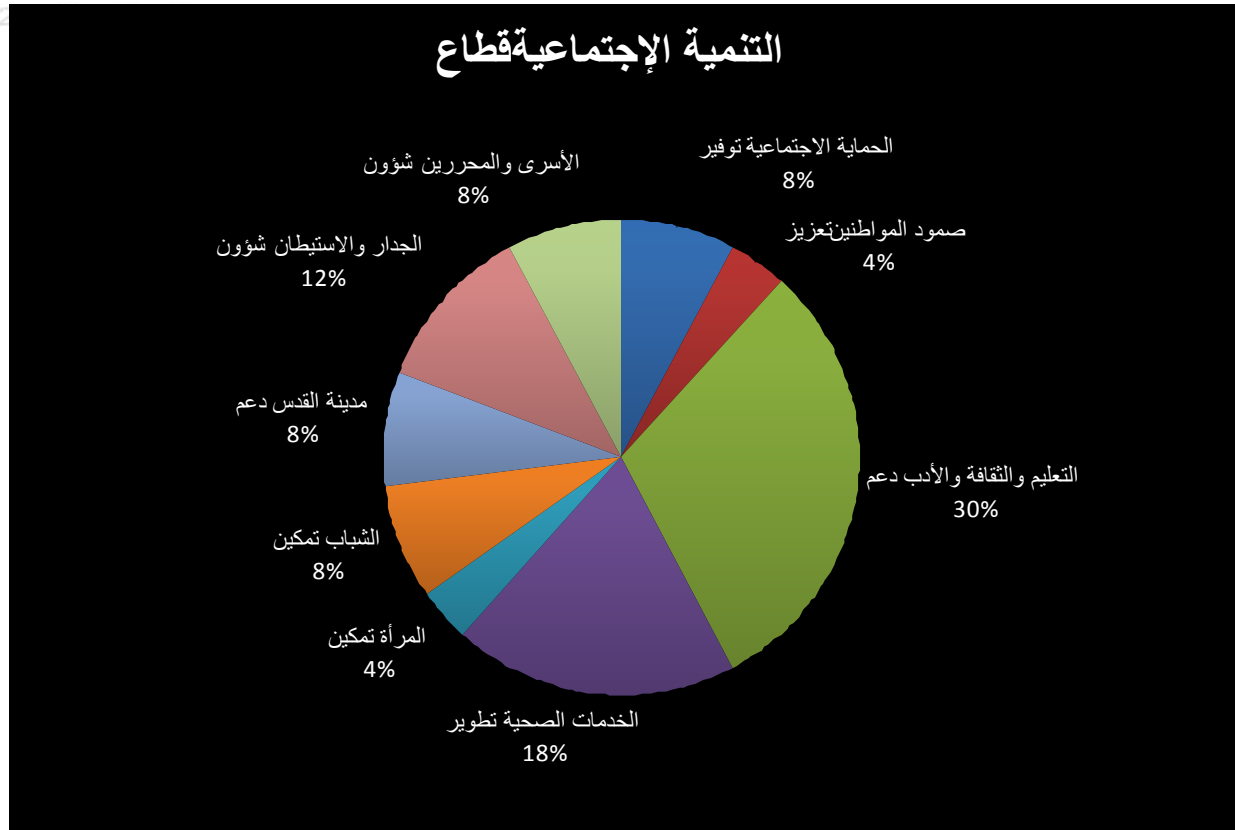
3) قرارات قطاع التنمية الاجتماعية

يوضح الرسم البياني رقم (1.4) أهم القرارات الصادرة في قطاع التنمية الاجتماعية، على اختلاف مجالاته، سواء كانت في مجال توفير الحماية الاجتماعية، دعم شؤون الأسرى والمحررين، دعم التعليم والثقافة، تطوير الخدمات الصحية، تعزيز صمود المواطنين، دعم مدينة القدس، شؤون الجدار والاستيطان، وتمكين المرأة والشباب. وهي على النحو التالي:

عاصمة الثقافة العربية

Capital of Arab Culture

يوضح الرسم البياني رقم (1.4) أهم القرارات الصادرة في مجالات قطاع التنمية الاجتماعية



الجزء الأكبر من قرارات قطاع التنمية الاجتماعية، جاء في مجال دعم التعليم والثقافة بنسبة 30% من القرارات، وكان أهم هذه القرارات مساعدة الطلبة المتفوقين في الثانوية العامة لعام 2009م المسجلين في الجامعات الفلسطينية، وتخصيص منحة للطلبة المتفوقين في الثانوية العامة للالتحاق في تخصصات العلوم والرياضيات، بالإضافة لقرار حول سياسات ومعايير توزيع المنح الجامعية. ولا بد من الإشارة إلى أن



الربع الأول من تولى الحكومة الفلسطينية مهام أعمالها وتحديدًا شهر تموز، شهد إعلان لنتائج الثانوية العامة، مما تطلب دعم الحكومة لشريحة طلبة الثانوية العامة، ومساعدتها للالتحاق في الجامعات. وفي مجال تطوير الخدمات الصحية أصدرت الحكومة (5) قرارات، أي ما نسبته 18% من قرارات قطاع التنمية الاجتماعية، وكان أبرز هذه القرارات تخصيص مبلغ مالي لوزارة الصحة لشراء المطاعيم المناسبة لمواجهة وباء (H1N1)، وتخصيص مبلغ مالي لوزارة الصحة لشراء مواد فاحصة لوباء إنفلونزا الخنازير. يتضح أن الحكومة وللمواجهة جائحة إنفلونزا الخنازير قامت برصد المبالغ واستصدار القرارات وتخصيص المبالغ لمواجهة.

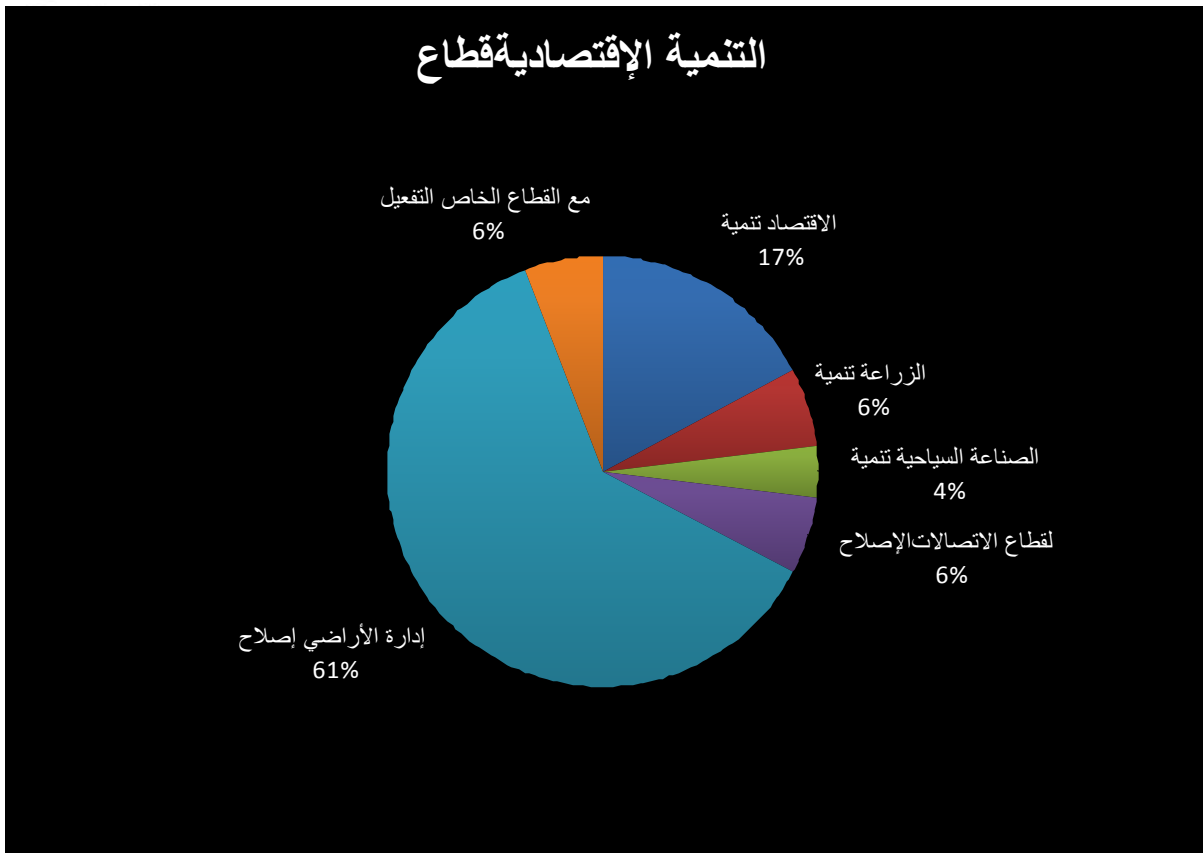
4) قرارات قطاع التنمية الاقتصادية

يوضح الرسم البياني رقم (1.5) أهم القرارات الصادرة في قطاع التنمية الاقتصادية، وهي مفصلة كالتالي: العربية

Capital of Arab Culture

يوضح الرسم البياني رقم (1.5) أهم القرارات الصادرة في مجالات قطاع التنمية الاقتصادية

2



من خلال الرسم البياني (1.5) تبين أن 61% من قرارات الحكومة جاءت في مجال إصلاح إدارة الأراضي. تكمن أهمية القرارات الصادرة في مجال إصلاح إدارة الأراضي من عدم القدرة على منح



إذونات شراء للأشخاص الطبيعيين والمعنويين الذين لا يحملون الهوية الفلسطينية ، دون فحص بيا نات هؤلاء الأشخاص والتأكد من جنسياتهم، لمنع تسريب الأراضي الفلسطينية واغتصابها من قبل الاحتلال. ويوضح الرسم البياني أيضا أن 17% من قرارات قطاع التنمية الاقتصادية تصب في مجال تنمية الاقتصاد، و6% لتفعيل العلاقة مع القطاع الخاص ، بحيث كانت أبرز القرارات إ عادة تشكيل اللجنة الوزارية المعنية بالإشراف على برنامج الشراكة والحوار مع القطاع الخاص . وتشكيل لجنة فنية منبثقة عن اللجنة الوزارية المعنية بالإشراف على برنامج الشراكة والحوار مع القطاع الخاص ، يأتي هذا استجابة لأهداف الحكومة الرامية لتعزيز دور القطاع الخاص وإشراكه بصورة فعالة في العملية التنموية.

عاصمة الثقافة العربية

Capital of Arab Culture

al-QUDS

2 0 0 9

ب- تنفيذ قرارات مجلس الوزراء:

يتناول هذا الجزء من التقرير تنفيذ قرارات مجلس الوزراء، في الحكومة الفلسطينية الثالثة عشرة، والتي قسمناها إلى مجموعات، على النحو التالي : قرارات منفذة، قرارات غير منفذة، قرارات قيد التنفيذ، قرارات لم يصلنا بخصوص تنفيذها أي رد من المؤسسة المختصة بالتنفيذ .

- 1- القرارات المنفذة هي: القرارات التي تم تنفيذها بالكامل .
- 2- القرارات قيد التنفيذ هي: القرارات التي لا تزال قيد التنفيذ، ولم يتم الانتهاء من تنفيذها بالكامل .
- 3- القرارات غير المنفذة هي: القرارات التي لم تنفذ، واكتشفت الحكومة عدم جدوى اتخاذها، وبالتالي تم تجميدها، أو تحويلها من قرارات إلى مواد محالة إلى لجان وزارية، مثل تحويل بعض القرارات الخاصة بتشكيل لجان، إلى مواد يتم إحالتها إلى لجان أخرى، مثل اللجنة الفنية لمتابعة أعمال الط وارئ بمشروع الصرف الصحي بشمال غزة، والتي تم تحويلها من لجنة إلى مادة محالة للدراسة للجنة البنية التحتية .



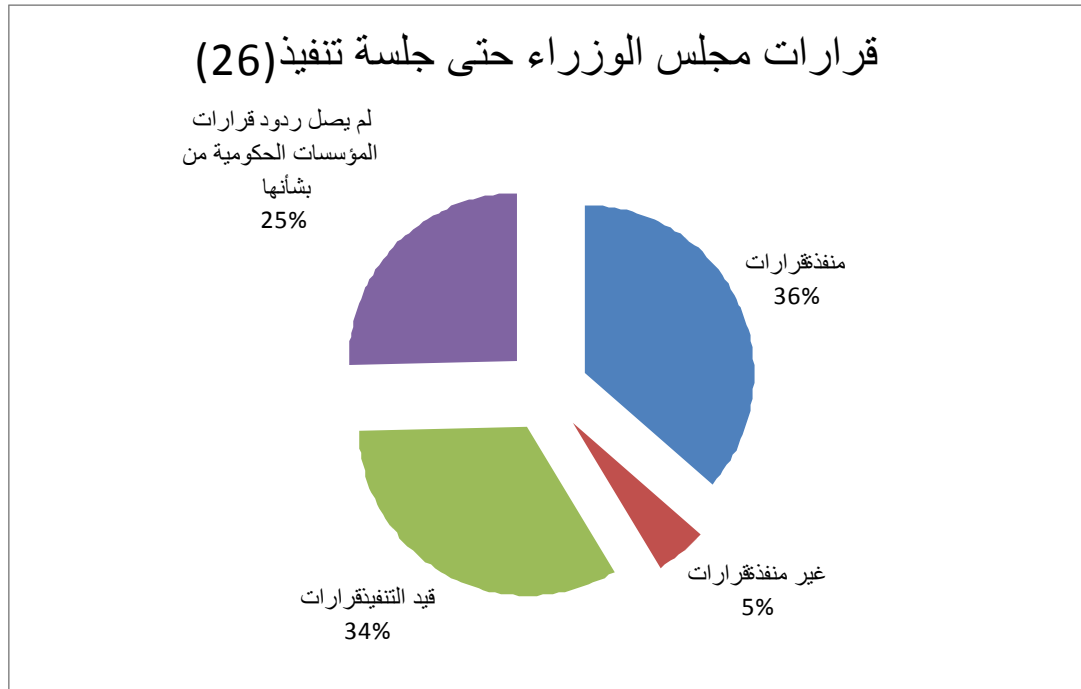
4- القرارات التي لم يصل بخصوصها رد من المؤسسة المختصة بالتنفيذ : نعاني في دائرة تنفيذ القرارات الحكومية من عدم تجاوب بعض المؤسسات الحكومية معنا على صعيد متابعة تنفيذ القرارات، بحيث تبين أن نسبة كبيرة من القرارات لا نعلم مصيرها أو ما تم عليها من إجراءات وأين وصلت عملية تنفيذها .

بعد حصر قرارات مجلس الوزراء، من حيث تنفيذها تبين لدينا مجموعة من المعطيات يوضحها الجدول رقم (2.1) والرسم البياني (2.2) وهي قرارات مجلس الوزراء من جلسة (1) حتى الجلسة (26):

الجدول رقم (2.1) يبين تنفيذ قرارات مجلس الوزراء حتى جلسة (26)

العدد	تنفيذ قرارات مجلس الوزراء
61	قرارات منفذة
8	قرارات غير منفذة
56	قرارات قيد التنفيذ
42	قرارات لم يصل ردود من المؤسسات الحكومية بشأنها
167	مجموع القرارات حتى جلسة 26

رسم بياني رقم (2.2) يبين تنفيذ قرارات مجلس الوزراء





من خلال الجدول (2.1) والرسم البياني (2.2) نلاحظ أن: (61) قرار من قرارات مجلس الوزراء منفذة، و(56) قرار قيد التنفيذ، و(8) قرار غير منفذ، و(42) قرار لم يصلنا أي رد بخصوص تنفيذها.



قرارات مجلس الوزراء المنفذة:

انقسمت قرارات مجلس الوزراء المنفذة إلى عدة أصناف هي:

أ- قرارات خاصة بتشكيل لجان، أو المصادقة على توصياتها، بحيث بلغ عدد هذه اللجان (12) لجنة من بينها ست لجان وزارية دائمة هي اللجنة الاقتصادية ولجنة متابعة برامج الإصلاح ولجنة الشؤون الإدارية ولجنة شؤون الإستيطان ومتابعة الآثار الناجمة عن جدار الضم والتوسع ولجنة تخصيص الأراضي الحكومية ولجنة البنية التحتية، أما القرارات الست الأخرى فهي تتعلق بتشكيل لجان فنية أو المصادقة على توصيات اللجان.

ب- قرارات خاصة بالتقاعد والترقيات وإعادة موظفين لعملهم وبلغ عددها (9) قرارات. *صمة الثقافة العربية*

ج- قرارات بحاجة إلى إستصدار مراسيم رئاسية وبلغ عددها (4) قرارات. *Capital of Arab Culture*

د- قرارات بخصوص إضافة وزراء إلى لجان، وبلغ عددها (10) قرارات. *al-QUDS*

هـ- قرارات تنظيمية بلغ عددها (7) وهي القرارات الخاصة بالعتل الرسمية، والتوقيت الشتوي أو الصيفي، دوام الموظفين في شهر رمضان. *2*

و- وكان هناك قرارات أخرى بلغ عددها (19) قرار، دعمت مجالات عديدة ومتنوعة، من بينها (10) قرارات اشتوكت في تخصيصها لمبالغ مالية لتنفيذها، وكان أهم هذه القرارات قرار ينص على دعم مؤسسات القدس للحفاظ على تلك المؤسسات وتعزيز صمود المواطنين المقدسين.

وقرار تخصيص موازنة لدعم الأسرى داخل السجون الإسرائيلية وتوفير إحتياجاتهم خلال شهر رمضان المبارك.

كما تم تخصيص مبالغ مالية لصالح وزارة الصحة لشراء الأدوية والمطاعيم الخاصة بمرض انفلونزا الخنازير.

وعلى صعيد التعليم كانت أهم قرارات الحكومة المنفذة، في مجال المنح المقدمة للطلبة المتفوقين في الثانوية العامة للعام 2009 والمسجلين في الجامعات الفلسطينية، فمن هذه القرارات ما دعم الطلاب المتفوقين بشكل عام، ومنها قرار دعم توجه الطلبة لتخصصات هامة، تفتقر إليها مؤسساتنا، مثل تخصصات العلوم والرياضيات، فقد تم تخصيص مبلغ 150,000 دولار لتشجيع الطلبة المتفوقين في إمتحان الثانوية العامة للإلتحاق في هذه التخصصات.

صادقت الحكومة على تخصيص مبلغ مليوني دولار لإنجاز المرحلة الأولى من بناء وتجهيز مشروع متحف الشهيد ياسر عرفات، والذي يهدف إلى المحافظة على تاريخ المؤسس الأول لهذه المؤسسات، وليبقى منارة نهدي بها في خطواتنا المستقبلية.

ومن القرارات الأخرى المنفذة، المصادقة على النظام الأساسي لمرفق البيئة العربي. إضافة لقرار نقل دائرة الطاقة النووية والوقاية الإشعاعية من سلطة الطاقة والموارد الطبيعية إلى وزارة الصحة. وفي سبيل تفعيل العلاقة مع القطاع الخاص أصدرت الحكومة قراراً بتعيين ممثلين من القطاع الخاص في مجلس إدارة الهيئة العامة لتشجيع الإستثمار.

لا بد أن خطة الإصلاح والتنمية هي الخطة الأساسية التي تسير وفقها مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية، وحرصاً من الحكومة على الاستمرار في انتهاج هذه الخطة تم المصادقة على خطة الإصلاح والتنمية للأعوام (2011-2013).



وعلى صعيد تنمية الاقتصاد أصدرت الحكومة قراراً بالحيازة الفورية للأراضي المستملكة بقرار فخامة السيد الرئيس لبناء بلدة روابي.

قرارات مجلس الوزراء قيد التنفيذ : بلغ عدد قرارات مجلس الوزراء قيد التنفيذ حتى تاريخ 2009/12/15، (56) قراراً، شكلت ما نسبته 34% من قرارات مجلس الوزراء موزعة على النحو التالي:

أ- قرارات خاصة بتشكيل لجان، أو المصادقة على توصياتها، بحيث بلغ عدد هذه القرارات (26) قراراً. (5) قرارات تتعلق بتشكيل لجان وزارية. و(13) قراراً ينص على تشكيل لجان فنية أو توجيهية. و(8) قرارات تتضمن المصادقة على توصيات لجان وزارية أو فنية

ويجري العمل الآن من قبل المؤسسات ذات العلاقة لتنفيذ هذه القرارات، وتقوم دائرة تنفيذ القرارات الحكومي، بوضع كل ما يجري حول تنفيذ هذه القرارات، من خلال التنسيق والمتابعة المتواصلة مع وحدات شؤون مجلس الوزراء، ودائرة اللجان الحكومية في الأمانة العامة لمجلس الوزراء، بهدف الوصل والتنفيذ الكامل لهذه القرارات.

ب- قرارات خاصة بالتقاعد والترقيات وإعادة موظفين لعملهم وبلغ عددها (5) قرارات. بحيث تتم متابعة تنفيذ هذه القرارات، مع الجهات المختلفة المختصة بالتنفيذ وهي: هيئة التقاعد الفلسطينية، ديوان الموظفين العام ووزارة المالية.

ج- قرارات بحاجة إلى إصدار مراسيم رئاسية وبلغ عددها (11) قرار. بحيث يتم التواصل مع وحدة التنسيق مع الرئاسة في الأمانة العامة لمجلس الوزراء، لمتابعة إصدار المراسيم الخاصة بتلك القرارات.

د- ومن القرارات الأخرى التي لا تزال قيد التنفيذ، والتي بلغ عددها (14) قرار، (5) قرارات تتعلق بالقضايا المالية لكنها دعمت مجالات عديدة، فمنها ما ركز على الصحة العامة للمواطنين، مثل القرار القاضي بتخصيص مبلغ مالي لوزارة الصحة لشراء مواد فاحصة لوباء انفلونزا الخنازير بقيمة 350,000 دولار. وفي إطار دعم ذوي الاحتياجات الخاصة وتسهيل إجراءات حصولهم على المساعدة اللازمة، عمدت الحكومة إلى تخصيص مبلغ 238,000 دولار لوزارة الشؤون الاجتماعية لإنجاز المراحل الأولى من مشروع إصدار بطاقة المعوق خلال العام 2010. ولتشجيع الاستثمار، تم المصادقة على تخصيص 300,000 دولار، لعقد مؤتمر فلسطين الثاني للاستثمار في بيت لحم، بحيث سيتم صرف المبلغ على دفعات لتغطية نفقات المؤتمر الذي سيعقد في أيار 2010.

رصدت الحكومة مبالغ مالية من موازنة وزارة الزراعة لإنجاز مشروع تخضير فلسطين، وذلك في سبيل دعم المجال الزراعي وتطويره.

إذا توقعنا عند القرارات السابقة نجد أنها بحاجة إلى فترة زمنية لإنجازها، فمعظمها عبارة عن مشاريع، لم ينته بعد موعد إتمامها.

من القرارات الأخرى التي يجري العمل على تنفيذها ولكن كان من المفترض الانتهاء منها في هذه المرحلة، قرار بخصوص دمج النوع الاجتماعي في الوزارات في عملية إعداد الموازنة، وعند التبعية لتنفيذ هذا القرار تبين أن بعض المؤسسات الحكومية أنهت تنفيذ القرار، والبعض الآخر لا زال في طور الإعداد والدراسة لتنفيذه، وتفيد بعض ردود المؤسسات الحكومية أنه سيتم التعامل مع القرار لاحقاً، عند استحداث وحدات النوع الاجتماعي فيها، والبعض يفيد أن قرار الدمج وصل متأخراً، أي بعد الانتهاء من إعداد الموازنة، على الرغم من أن القرار صادر بتاريخ 2009/6/22.



ومن القرارات الأخرى قيد التنفيذ والتي كان من المفترض الانتهاء منها قرار مجلس الوزراء بشأن سياسات ومعايير توزيع المنح الجامعية، والذي ينص على تكليف وزارة التربية والتعليم العالي، بتقديم ورقة مفهوم خلال عشر أسابيع لمجلس الوزراء حول السياسات المقترحة تاريخ القرار 2009/8/17، ولا بد من الإشارة أنه يقع على عاتق وزارة الخارجية توجيه السفارات الفلسطينية للتنسيق مع وزارة التربية بخصوص كل ما يتعلق بالمنح الجامعية.

قامت الحكومة بالمصادقة على انضمام فلسطين إلى عضوية إتحاد شبكات البحث العلمي والتعليم للدول العربية المتوسطة، بحيث وقعت وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات على الاتفاقية، ويجري العمل على إنشاء شبكة البحث في وزارة التربية والتعليم العالي.

وفي إطار دعم مسارات الثانوية العامة تم اعتماد الثانوية العامة الشرعية ابتداء من العام الدراسي 2010-2011، وذلك في إطار تلبية الاحتياجات المتزايدة لبعض التخصصات في قطاع التعليم، ويجري التنسيق الكامل بين وزارة التربية والتعليم ووزارة الأوقاف، لترجمة هذه القرارات على أرض الواقع. ويجري التنسيق ومن القرارات قيد التنفيذ، التي تدعم صمود المواطنين قرار تكليف كافة الدوائن الحكومية وخصوصاً وزارة الصحة، وزارة التربية والتعليم العالي، وزارة الزراعة وسلطة المياه، بتكثيف جهودها التنموية والخدماتية في منطقة الأغوار، وذلك لتقديم الدعم اللازم لسكان تلك المناطق، بما يهكّنهم من الصمود والبقاء فيها.

القرارات غير المنفذة:

بين التقرير أن ما نسبته 5% من قرارات مجلس الوزراء غير منفذة، ومن اللافت أن هذه القرارات تتعلق جميعها بلجان تم تشكيلها من قبل مجلس الوزراء، من بينها لجان دائمة لم تجتمع منذ بداية تشكيل الحكومة مثل: لجنة الشؤون الاجتماعية الوزارية الدائمة، ولجنة القدس الوزارية الدائمة.

أما أهم اللجان الفنية التي تم تشكيلها بقرارات من مجلس الوزراء ومن ثم تم تحويلها إلى مواد، أحييت للدراسة إلى لجنة البنية التحتية فهي: لجنة متابعة أعمال الطوارئ بمشروع الصرف الصحي بشمال غزة، واللجنة الفنية لوضع استراتيجية وطنية للتعامل مع ملف الصرف الصحي، واللجنة الفنية لدراسة مشاريع الطرق المقترحة للحصول على التمويل. من هنا نعتقد أنه كان بالإمكان إعداد الدراسات الكافية قبل تشكيل أي لجنة لضمان تحقيق الأهداف المرجوة.

ومن القرارات الأخرى التي تبيّن عدم جدوى إصدارها في الوقت الحالي اعتماد التصنيف العربي والمعياري للمهن 2008 وتشكيل فريق وطني لمتابعة تطبيقه، بناء على كتاب وزارة العمل والجهاز المركزي للإحصاء، هناك إشكالات في تطبيق القرار، وسيستمر الجهاز المركزي للإحصاء باستخدام التصنيف الدولي لحين حل الإشكالات المتعلقة بتطبيق القرار.

قرارات لم يصل بخصوصها رد:

بلغ عدد القرارات التي لم يصل بخصوصها ردود من المؤسسات الحكومية المختلفة (42) قراراً، شكلت ما نسبته 25% من القرارات الصادرة عن إجتماعات مجلس الوزراء حتى الجلسة (26)، وكانت هذه القرارات موزعة على النحو التالي:

النصيب الأكبر من هذه القرارات يتعلق بمنح أذونات الشراء الخاصة بالأراضي، حيث صادق مجلس الوزراء على (29) قراراً يقضي بمنح أذونات شراء سواء للأشخاص الطبيعيين أو المعنويين، ولا نعلم حتى الآن هل تم تنفيذ هذه القرارات أو يجري العمل على تنفيذها أو غير ذلك.



أما بالنسبة للقرارات الخاصة بتشكيل لجان أو المصادقة على توصياتها، فقد بلغ عددها (6) قرارات، كان من أهمها قرارين أحدهما لتشكيل لجنة وزارية لمتابعة العمل المتعلق بتقرير جولدستون لضمان الدعم الكافي لهذا التقرير، ثم تبعه قراراً لتشكيل فريق فني لمتابعة تقرير جولدستون، ولم يصل ردود بخصوص هذين القرارين من المؤسسات المختصة بالتنفيذ. وبلغ عدد القرارات الخاصة بالتقاعد والترقيات وإعادة موظفين لعملهم التي لم يصل بخصوصها رد (4) قرارات.

المعيقات:

- 1- عدم قدرة بعض المؤسسات الحكومية على معرفة هل تم تنفيذ القرار، وأين وصلت عملية تنفيذه، لعدم تعاون الدوائر المعنية في المؤسسة الحكومية نفسها مع وحدات شؤون مجلس الوزراء.اصمة الثقافة العربية
- 2- يعاني بعض ممثلي وحدات شؤون مجلس الوزراء من خلل في البريد الإلكتروني مما يؤدي لصعوبة التواصل السريع معهم، على اعتبار البريد الإلكتروني أهم وسائل الاتصال مع وحدات شؤون مجلس الوزراء. Capital of the State of Palestine
- 3- سطحية الردود التي يتم الحصول عليها حول متابعة تنفيذ القرارات، فلا تخدم الهدف المطلوب، مما يؤدي إلى صعوبة التعرف على التنفيذ الفعلي للقرار والمراحل التي يمر بها.
- 4- تغيير مسؤولي وحدات شؤون مجلس الوزراء بشكل مستمر.
- 5- مرور القرار بأكثر من وزارة يؤدي إلى بطء في عملية تنفيذ القرار.
- 6- عدم وجود فاكس خاص بالدائرة لاستلام الردود والمتابعات، بالإضافة لعدم توفر رقم مباشر للدائرة لتسهيل تواصلها مع وحدات شؤون مجلس الوزراء.

التوصيات:

- 1- تفعيل دور وحدات شؤون مجلس الوزراء غير الفاعلة، لأهمية دور هذه الوحدات، باعتبارها صلة الوصل بين الوزارة والأمانة العامة لمجلس الوزراء.
- 2- ندعو كافة المؤسسات الحكومية للتعاون مع وحدات شؤون مجلس الوزراء الموجودة فيها، لأنها من الأدوات التي تساعد على تنفيذ كافة الأوامر الصادرة عن مجلس الوزراء.
- 3- تطوير وتفعيل آليات الاتصال بين الأمانة العامة لمجلس الوزراء والمؤسسات الحكومية لضمان وصول القرارات وبالتالي متابعة تنفيذها.
- 4- أهمية العمل على تطوير نظام على الصفحة الإلكترونية للأمانة العامة لمجلس الوزراء، يستطيع المواطن من خلاله الاطلاع على قرارات مجلس الوزراء، وأين وصلت عملية تنفيذها.
- 5- تطوير آليات متابعة تنفيذ القرارات، من خلال تزويد الدائرة (بسكانر) للانتقال إلى طريقة جديدة في حفظ القرارات والرسائل ومراسلة الوزارات بها. إضافة لإتاحة الحيز الكافي لدائرة تنفيذ القرارات لمراقبة تنفيذ القرار على أرض الواقع، من خلال الإشراف الميداني على تنفيذه.